



من بين المشاكل العديدة التي يعانيها القطاع انخفاض سعر الزيت بسبب الغش

كيف تتخلص الدولة عن زراعتها الوطنية خدمة لعصابات استيراد الزيت وتزويره؟

غير كافية. وأخيراً صدر مرسوم نقل الاعتماد المخصص لزيت الزيتون في منتصف تموز الماضي. لكن المفاجأة أن طريقة الدفع جاءت على طريقة الحوالات. وهي علاوة على مرورها في قنوات مصرفية دولية، وعلاوة على التأخر الطويل في السداد، تصعب على المزارع البسيط إجراءات الحصول على حقه، وكان هناك تأثيراً للتجار الذين «ضاقت في عيونهم أن يشتري الجيش اللبناني من المزارع مباشرة».

وعن الغش في صناعة الزيت، يرى عيناتي أن ثمة فنوناً للاحتيال ذكية وقديمة جداً تعود إلى القرن الثاني عشر، واشتهر بها التجار الإسبان عندما كان رجال الدين يشترون منهم زيت الزيتون لإضاءة الكنائس، ثم ما عرف بمتلازمة الزيت السامة toxic oil syndrome التي أودت بحياة 800 شخص في مدريد وتسمم 25 ألفاً في عاصمة إسبانيا وجوارها. وعلى المنوال نفسه، يعتمد بعض ضعاف النفوس في لبنان على استيراد زيت مكرّرة، يضيفون إليها مواد كيميائية ملوثة، فتصبح على قدر من الخطورة وتباع إلى قسم كبير من المطاعم.

استيراد الزيتون. وعن شراء الحكومة اللبنانية خمسين ألف تنكة زيت لصالح الجيش اللبناني، العام الماضي، يلفت عيناتي إلى أن الكمية التي كان يفترض شراؤها تصل إلى أربعمئة ألف تنكة، ورغم ذلك برزت عوائق كثيرة حالت دون تسديد ثمن ما اشترته الدولة. فيوماً قليل إن القرار غير مكتمل، ومرة أخرى إن الموازنة المرصودة

وفي عكار أزمة تصريف

إذا كانت الكورة مشهورة بإنتاج ما يقارب ثلث الزيتون اللبناني، فإن عكار أيضاً عرفت زراعة الزيتون منذ القدم. تشهد على ذلك الأحواض والمجاري المحفورة في الصخور في أعالي جبل أكروم، والتي كانت مخصصة للطرق التقليدية في استخراج الزيت. أبناء أكروم عادوا بكثافة إلى زراعة الزيتون في العقدين الأخيرين، فيما احتفظت برقايل وبقرزل بزراعة الزيتون وإنتاج أنواع الزيت الممتاز الذي يماثل الزيت الكوراني. ويعزو مورييس توما الذي ينتج مع أخيه زهاء خمسمئة تنكة زيت سنوياً، جودة الزيت في بقرزل إلى نوعية التربة وإلى الخبرة المتوارثة في اختيار أنواع الأشجار وفي معالجتها وتسميدها. ولكن يشكو المزارعون أيضاً سوء التصريف، وارتفاع كلفة الإنتاج، علماً بأن التعاونية الزراعية في بقرزل، يقول توما، رفعت قائمة بالزيت المنتج في البلدة إلى وزارة الزراعة، على أمل تصريفه.

في الجنوب: غزارة إنتاج وضعف تصريف

أشجار الزيتون الاستعجال في قطف أشجارهم قبل أن تتساقط حباتها».

وبحسب سامي رمال «لا يعود جفاف أشجار الزيتون والعنب و«الصحاري» إلى تغير المناخ فحسب، بل إلى عدم الاهتمام بالأراضي الزراعية التي كانت تعتمد سابقاً على الأسمدة الطبيعية، وهي إلى انقراض». ويشير إلى أن «العناية بأشجار الزيتون تحتاج إلى ثقافة وخبرة وتدريب علمي، وهذا غير متوافر، لا سيما أثناء قطف الزيتون. فحسب الأغصان بالعصي، أو تحصيل الأشجار بطريقة غير مدروسة، يؤديان إلى تدني الإنتاج في الموسم التالي، لذلك فالشجرة التي تنتج كثيراً هذا العام يتدنى إنتاجها في العام المقبل».

تجدر الإشارة إلى أن موسم قطف الزيتون هذا العام وقرص عمل لمعظم النازحين قسراً من سوريا، الذين هم من أصل لبناني أو سوري. هؤلاء الذين يزداد عددهم يوماً بعد يوم في القرى والبلدات الحدودية يعانون من قلة فرص العمل، وقد وجدوا في قطف الزيتون فرصة مؤقتة للإنتاج، كما يؤكد محمد الصفدي، المقيم في بلدة الطيبة (مرجعيون). وهو، بحسب قوله، «واحد من عشرات اللبنانيين الذين كانوا يقيمون في سوريا وعادوا في الأشهر الماضية إلى بلداتهم بسبب الأوضاع الأمنية، لكنهم يعانون من الإفلاس وقلة العمل، لذلك نبحث عن أي فرصة عمل ممكنة، من بينها قطف الزيتون». وتتراوح أجرة العامل اليومية في قطف الزيتون بين 25 و30 دولاراً يومياً، لذلك يفضل المزارعون تقاسم الغلة مع العمال.

الشجرة التي تنتج كثيراً هذا العام يتدنى إنتاجها في العام المقبل

ويؤكدون أن قيادة الجيش تعتمد على شراء أطنان من الزيت المخزن، ولكن بأسعار متدنية جداً نسبة إلى سعره المتداول بين الأهالي. وقد عمدت في العام الماضي إلى فحص جودة الزيت ليتبين أن معظم الزيت متدني المواصفات نظراً إلى عدم وجود ثقافة علمية عند المزارعين تتعلق بكيفية تخزينه. ويلفت محمد يعقوب إلى أن «زيت الزيتون يحتاج إلى عناية مركزة، فهو يجب أن يوضع في غالونات معتمدة من غير البلاستيك المعروف، لأنه يتأثر بسرعة بالهواء والضوء والحرارة ونوعية الوعاء وهذا أمر مكلف ودقيق وصعب».

الملاحظة الثانية التي يحرص المزارعون على الإشارة إليها هي جفاف الأشجار، بدليل تساقط حبات الزيتون أرضاً، بسبب العطش. يعيد قشمر السبب إلى أن «الأشجار لا تروى خلال الصيف، ويعتمد المزارعون على سقوط الأمطار في شهري أيلول وتشرين، وهذا ما لم يحصل هذه السنة، لذلك قرّر جميع أصحاب

أن «أربعين مداً من الزيتون أنتجت لنا 4 تنكات زيت فقط، رغم أن الكمية نفسها في العام الماضي أنتجت 10 تنكات». خلف يلفت إلى عدم إمكان الاستغناء عن العمال في القطف، «لأن عدد المزارعين في القرى تراجع كثيراً بسبب الهجرة، ومعظم أصحاب البساتين هم من المغتربين الذين لا بدليل لهم من استئجار الأيدي العاملة المكلفة». هؤلاء يحصلون على نصف الموسم، كما يطالب أصحاب المعاصر بجوالي 10% من الإنتاج.

هذا الأمر يشجع الكثيرين على العمل في القطف، تراهم يتنقلون من بلدة إلى أخرى للاستفادة من فرصة عمل موسمية توفر لهم مؤونتهم من الزيت والزيتون عدا عن أجرهم. محمد أيوب، ابن حولا، يعمل اليوم في شقرا المجاورة مع زوجته وأولاده. يقول «نتقاسم الموسم بيننا وبين أصحاب البساتين ما يحقق لنا فائدة مالية كبيرة إذا استطعنا بيع إنتاجنا من الزيت». لكن المشكلة هذه الأيام، عند محمد وغيره، تكمن في أن «الموسم لا يمكن تصريفه كاملاً، ونضطر إلى حفظ الزيت لسنتين أو أكثر، ما يؤدي إلى انخفاض سعره». لذلك يفضل معظم عمال الزيتون تحصيل أجرهم نقداً، وهذا أمر صعب، لأن أصحاب البساتين لا يستطيعون تصريف الزيت أيضاً ويفضلون تقاسم الإنتاج مع العمال. مشكلة عدم التصريف تهدد بتدني سعر تنكة الزيت الذي لا يقل اليوم عن 120 دولاراً أميركياً. ويشير بعض المزارعين إلى أن عدداً كبيراً منهم لا يزال يحتفظ بكميات كبيرة من الزيت من الموسم الماضي.

داني الأمين

دفعة واحدة، بدأ الأهالي والمزارعون في بنت جبيل ومرجعيون قطف أشجار الزيتون المنتشرة في حقولهم. الموسم هذا العام يبشر بالخير، لا شكوى حقيقية من الموسم على غير العادة، ومعظم أشجار الزيتون تحمل حباتها بكثافة. «يأتي هذا الموسم في وقت الحاجة إليه، لا سيما في هذا العام الذي تضاعفت فيه فرص العمل ومصادر الرزق»، يقول المزارع قادي حيدر، من بلدة عيترون. وهذا ما يفسر تهافت العائلات على قطف أشجارهم بأنفسهم، والاستغناء قدر المستطاع عن العمال. فالأوضاع الاقتصادية سيئة جداً، وعلى الجميع أن يبذلوا جهوداً مضاعفة لقطف أشجار الزيتون من دون الاستعانة بالعمال، للحصول على أكبر قدر من الإنتاج وتغطية مصاريف الأيام العجاف».

هذا ما يفسر خروج أرباب العائلات مع نسائهم إلى الحقول، بعدما توقفوا عن ممارسة أعمالهم المعتادة، «حتى إن عدداً كبيراً من الأهالي علقوا دراسة أولادهم لإعانتهم في قطف الزيتون بدلاً من العمال» بحسب أحمد قشمر من بلدة العديسة. يتوجه قشمر في الصباح الباكر مع زوجته وأولاده إلى حقله البعيد في بلدة يحمير في النبطية، لقطف أكثر من 50 شجرة زيتون. لم يستعن بالعمال، لأن الأمر «يكلف نصف الموسم» الذي يبدو جيداً هذا العام، «لكننا لا نعلم إن كنا سننتج زيتاً كثيراً، فالسما لم تمطر بعد عكس السنوات الماضية». يجزم محمد خلف بأن «كمية الزيت ستكون أقل من العام الماضي» بدليل

اللبنانية، «جودة هذه النوعية وبنسبة البروكسايد المتدنية جداً مقارنة مع أنواع الزيتون في بقية المناطق اللبنانية ودول الجوار في فلسطين والأردن وسوريا». رغم ذلك، يواجه مزارعو الهرمل مشكلة عدم وجود أسواق محلية أو خارجية لتصريف إنتاجهم، خصوصاً مع ارتفاع الإنتاجية بشكل تصاعدي مع كل موسم. فقد تبين وفق إحصائيات الجمعية التعاونية الزراعية في الهرمل أن بساتين الهرمل أنتجت العام الماضي ما يقارب 4000 طن من الزيتون، وحوالي 2500 طن من زيت الزيتون على مستوى معاصر الهرمل الثلاث. ويشير المقهور إلى أنه «بنتيجة الضغط ورفع الصوت، أقدم وزير الزراعة حسين الحاج حسن بالتنسيق مع الهيئة العليا للإغاثة على شراء 1200 تنكة زيت زيتون من إنتاج الهرمل لهذا العام»، مشدداً على أن ذلك غير كاف لتصريف ما يقارب 2500 طن، وهي الكمية المتبقية.

موسم قطف الزيتون انطلق في الهرمل على أن يستمر حتى نهاية الشهر الجاري، في حين يبقى أمل المزارعين هناك بأن تسعى الحكومة إلى شراء الموسم أو توفير أسواق خارجية، «حتى لا تتكدس مواسمنا كما إنتاجية الأعوام الماضية» يقول المزارع محمد دندش ابن الهرمل، الذي يرى أن على الحكومة أن تمارس دورها في حماية المزارعين من خلال خطوات جدية، منها دعم المزارعين ووقف استيراد الزيوت من الخارج وبيعها على أنها بلدية. «ليس بعيداً عن الهرمل، ثمة بساتين مواطنين لبنانيين ضمن الأراضي السورية في قرى حوض العاصي، بات أنبأؤها يحملون إنتاجهم لعصره في الهرمل، بعدما سدّت سبل عصره في طرطوس».